

السيد الأمين العام

١ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
دولة رئيس المجلس

سيحدد موعد الجلسة القادمة في حينه
وارفع الجلسة .
وانتهت الجلسة .

أمين عام المجلس الوطني الاستشاري
عدنان بعيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمد اللوزي



مجلس النواب الأردني

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الرابعة والاربعون

المنعقدة يوم الاثنين ٢١ شعبان ١٣٩٩ هـ . الموافق ١٦/٧/١٩٧٩ م

(الجلد ١)

(العدد ٤٤)

جدول الأعمال

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - الاجازات والاعتذارات .
- ١ . كتاب معذرة من عضو المجلس بسعادة الدكتور موفق الفواز .
- ب . كتاب معذرة من عضو المجلس بسعادة السيد جودت الحسين .
- ج . كتاب معذرة مقدم من عضو المجلس السيدة انعام المني .
- د . كتاب معذرة مقدم من عضو المجلس بسعادة السيد أمين شنتير .
- هـ . كتاب معذرة مقدم من عضو المجلس بسعادة السيد محمد علي بدير .
- و . كتاب معذرة مقدم من عضو المجلس بسعادة السيد سعيد الغزالي .
- ز . كتاب معذرة مقدم من عضو المجلس فخالي الدكتور خليل السلام .

١ - امد ويوب هذا المسدد واشرف على تنظيم ضبطه أمين عام المجلس الوطني
الاستشاري : السيد يحيى التروبي .

٢ - قام بتنظيم هذا المحضر منظم الضبط السيدان نصري الشبيلة وفسان التجداوي

٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا الممد وتنقيحه في المطبعة : بتنظم الضبط :
السيد فسان التجداوي .

مجلس النواب الأردني

جدول لأعمال

٣ - تلاوة الأوراق الواردة .

١ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٧٢٩٦/٢١ المؤرخ في ٢٧-٦-١٩٧٩ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .

٤ - اجوبة الحكومة :

١ (كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٦٥٣٠/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/٦ ومرفقة كتاب معالي وزير الصحة رقم ٧٥٧١/٧٦/٢ تاريخ ١٩٧٩/٦/٦ جوابا على الاقتراح رقم (٣٧) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٢٧ المقدم من عضو المجلس معالي السيد عبد المجيد الشريده بشأن اغالة مستشفى في منطقة الكورة .

٢ (كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٦٩٥٤/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/١٨ ومرفقة كتاب معالي وزير الصحة رقم ٧٥٧٢/٨٥/٢ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/٦ جوابا على الاقتراح رقم (٣٦) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٢٢ والمقدم من عضو المجلس سعادة السيد حماده الفواز بشأن اغالة مستشفى في منطقة البادية الشمالية .

٣ (كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٦٨٦٨/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/١٦ ومرفقة كتاب معالي وزير الداخلية رقم ١٥٦٨٣/٥٥/١ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/١١ جوابا على الاقتراح رقم (٤٧) المؤرخ في ١٩٧٩/٥/٨ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سليمان ارتيمه حول اعادة النظر بتوقيت فتح المحلات التجارية .

٤ (كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٦٩٤٩/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/١٨ ومرفقة كتاب مطوية مدير عام مؤسسة مياه الشرب رقم ٤٩٦٣/١/٨ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/١١ جوابا على الاقتراح رقم (٤٦) المؤرخ في ١٩٧٩/٥/٨ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد حمادة الفواز بموضوع ربط مياه بئر العلقاب بخط المياه المؤدي الى قرى منطقة صبحا .

٥ (كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٦٩٥٤/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/١٨ ومرفقة كتاب معالي وزير الداخلية رقم ١٥٩٧٢/٦٦/١ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/١٣ جوابا على الاقتراح رقم (٤١) المؤرخ في ١٩٧٩/٣/١٩ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركات الزهير بشأن رفع مديرية تاحية سحاب الى مديرية قضاء .

٦ (كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٧٢٧١/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/٢٧ ومرفقة كتاب معالي وزير المالية - الاراضي رقم ١٠٥٥١/١/٢٠/٦/١٦ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/١٩ ومرفقة كتاب سيادة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية رقم (٢٠٦٤) المؤرخ في ١٩٧٩/٤/٢٩ جوابا على الاقتراح رقم (٤٨) تاريخ ١٩٧٩/٥/٢٠ والاقتراح رقم (٥١) تاريخ ١٩٧٩/٥/٢١ المقدمين من عضو المجلس سعادة السيد عبد الله اخوارشيد بشأن تفويض قطع اراضي الى نادي الفرق الرياضي وبلدية المرق .

٧ (كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٧٢٨١/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/٢٠ ومرفقة كتاب مطوية نائب رئيس سلطة مصادر الطبيعة والوكالة رقم ٤٢٦٩/٢١٦٢ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/٢٤ جوابا على الاقتراح رقم (٢٣) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٦ والمقدم من عضو المجلس سعادة السيد جمال ابو بقر بشأن حفر بئر ارتوازية في قرية عارضة مباد .

جدول لأعمال

٨ (كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٧٤١٥/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٧/١ ومرفقة كتاب مطوية مدير عام مؤسسة النقل العام رقم (٣٤٨٨) المؤرخ في ١٩٧٩/٦/٢٨ جوابا على الاقتراح رقم (٥٢) المؤرخ في ١٩٧٩/٦/٢ المقدمين من عضو المجلس سعادة السيد بركات الزهير بشأن تسير خط باص منظم من باصات مؤسسة النقل العام من عمان الى منطقة التفتة وبالعكس .

١ (الاقتراح رقم (٥٧) المؤرخين في ١٩٧٩/٦/٢٥ المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور ميسى القسوس بموضوع علاوة الحوافز المعطاة الى الاطباء المدرسين في مستشفى الجامعة الاردنية .

٢ (الاقتراح رقم (٥٨) المؤرخ في ١٩٧٩/٧/٩ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد جودت السبول بموضوع ايقاف التحقيق المسبق من قبل ديوان الحاسبة في المحافظات والابوية .

٣ (الاقتراح رقم (٥٩) المؤرخ في ١٩٧٩/٧/١١ المقدم من اعضاء المجلس اصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة :

كمال الجاني ، سليمان القضاة ، احمد الطراونه ، جودت السبول ، نائلة الرشيدان ، علي البشير ، عبد الله اخوارشيد ، محمد علي بدير ، عطا الله الكباريتي ، سليمان ارتيمه بشأن تعديل المادة (٢٥) من النظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري .

٦ - مقررات اللجنة القانونية :
١ (قرار رقم (٢٩) المؤرخ في ١٩٧٩/٧/٩ بشأن مشروع قانون معدل لقانون نقابة الاطباء الاردنية لسنة ١٩٧٩ .

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

هكذا جنة الأول

المجلس الوطني الاستشاري محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبمصاب قانوني في الساعة ١١ صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٦/٧/١٩٧٩ برئاسة دولة السيد أحمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري . وبحضور أمين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب عن الأعضاء بالاجازة السادة : الدكتور موفق الفواز ، جودت الحيسن ، انعام المفتي .

وتغيب عن الأعضاء السادة : أمين شقير محمد علي بدير ، سعيد الفزاوي ، الدكتور خليل السالم .

وحضر من الحكومة : دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية ، معالي السيد كابل الشريف وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ، معالي السيد سليمان مرار وزير الداخلية ، معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير الصحة ، معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقروية ، معالي السيد محمد الدباس وزير المالية ، معالي المهندس علي السحيات وزير النقل ، معالي السيد حكمت السكاكيت وزير الزراعة ، معالي الدكتور سعيد النل وزير المواصلات .

افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني
واعان افتتاح الجلسة

جدول الاعمال

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
٢ - تعلي الأمين العام من تلاوته ونواصق

السيد الأمين العام

١ - كتاب معذرة مقدم من عضو المجلس

سعادة الدكتور موفق الفواز
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم
ارجو قبول معذرتي عن حضور الجلسة ٢٤
التي ستمتد في ١٦-٧-١٩٧٩ لاسباب اضطرارية
عضو المجلس
الدكتور موفق الفواز

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة العضو .
الجميع موافقون .

ب - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس
سعادة السيد جودت الحيسن

دولة رئيس المجلس الوطني الانخم
تحية واحتراما وبعد
ارجو التفضل بالموافقة على قبول معذرتي
عن حضور جلسة اليوم - واقبلوا احترامي .

عضو المجلس

جودت الحيسن

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة العضو .
الجميع موافقون .

السيد الأمين العام
ج - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس
السيدة انعام المفتي .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
ارجو قبول معذرتي عن حضور الجلسة
بسبب السفر الى باريس .

الاثنين ١٩٧٩/٧/١٦
والى جنيف السبت في ١٩٧٩/٧/١٦
والعودة الى عمان بعونه تعالى الاربعة في
١٩٧٩/٧/١٨ واقبلوا مائق الاحترام .

انعام المفتي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة السيدة المفتي
الجميع : موافقون .

ب - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس
سعادة السيد أمين شقير

ممان في ١٩٧٩/٧/٨
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم
تحية طيبة وبعد ،

ارجو ان اعلم دولتكم بانني مسافر الى
تونس لحضور اجتماع الشركة العربية للصناعات
الدوائية والمستلزمات الطبية مما يحول بيني وبين

حضور جلسة المجلس القادمة ، راجيا اعتبار
غياي معذورا .

وتفضلوا بقبول مائق الاحترام .
عضو المجلس الوطني الاستشاري
أمين شقير

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة العضو ؟
الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام
ه - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس
سعادة السيد محمد علي بدير

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
الاكرم

بعد التحية :
ارجو ان اعتذر عن حضور جلسة المجلس
ليوم الاثنين الموافق ١٩٧٩/٧/١٦ بسبب سفر
اذا اسبوع الى تشيكوسلوفاكيا للراحة والانتعاش
وتفضلوا بقبول مائق الاحترام .

عضو المجلس الوطني الاستشاري
محمد علي بدير

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة العضو ؟
الجميع موافقون .

السيد الأمين العام
و - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس
سعادة السيد سعيد الفزاوي .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
الاكرم

بسبب وجودي في قبرص ، ارجو التفضل
بقبول معذرتي عن حضور الجلسة التي ستمتد في
١٩٧٩/٧/١٦ .

واقبلوا مائق الاحترام .

عضو المجلس

سعيد الفزاوي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة العضو ؟
الجميع موافقون .

السيد الأمين العام
ز - طلب معذرة مقدم من عضو المجلس
معالي الدكتور خليل السالم .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
الاكرم

ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم
لاسباب صحية .

عضو المجلس
د. خليل السالم

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة الدكتور ؟
الجميع موافقون .

السيد الأمين العام
٣ - تلاوة الاوراق الواردة :

١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الانخم رقم
٧٢٩٦/٣١ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/٢٧ المتضمن
احالة مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني
لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته الى
اللجنة المختصة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
عملا بالمادة (١/٧) من قانون المجلس الوطني
الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ واستجابة
لتوصية المجلس ، ايمت لدولتكم (١٠٠) نسخة من
مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني الذي
اصدره كتاتون مؤقت مع الاسباب الموجبة له ،
وارجو عرضه على مجلسكم الموقر لبدء المشورة
فيه .

واقبلوا مائق الاحترام . رئيس الوزراء

قانون مؤقت رقم
قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسى هذا القانون (قانون
معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٩) ، ويقرأ
مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٩ المشر اليه فيما
يلي بالقانون الاصلي وتعديلاته كتاتون واحد ،
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

المادة ٢ - تعديل الفقرة (ك) من المادة (٥)
من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية اليها
بعد عبارة (او اجور العمل الاصلي) : -

(او على حساب المشاريع او الاتيات او التاجين
المصمى او الخصيصات المفتوحة) . -

الاسباب الموجبة لمشروع قانون
معدل لقانون التقاعد المدني

١ - لقدم احتساب ثلثي المدة لتسير
المصنفة او يعتد او بالراتب المقطوع التي تضاهيها
الموظف المصنف لفأيات التقاعد ولكل سنواء كانت
تلك الخدمات على حساب الموازنة العامة او
موازنة احدى المؤسسات الحكومية او هندية
المعارف او اجور العمل الاصلي .

محضر الجلسة

٢ - أن ظروف الموظفين المصنفين والذين لهم خدمات على حساب المشاريع أو إقامات الوكالة وغيرها من الإقامات أو التأمين الصحي أو الخصومات المتوقعة هي نفس ظروف الموظفين المذكورين في الفقرة (١) لذا فإنه لفيايات انصافهم جميعا ومساواتهم بزملائهم أولئك فقد أعد القانون المعدل المرتق بحيث تعتبر ثلثا خدماتهم تلك تابعة للتقاعد .

السيد أحمد الطراونه

دولة رئيس المجلس

معالي أبو هشام .

هذا القانون كان بناء على طلب أعضاء المجلس ، والحقيقة هو قانون عادل أنه نشارك بقية الموظفين مثل زملائهم الذي كنا قررنا قبل مدة وقررت الحكومة أن يحسبوا لهم ثلثي المدة . . . ولذلك استنادا للنظام الداخلي اقترح أن تعطى هذا القانون صفة الاستعجال وأن تقره لأنه لا يحتاج إلى جهد كبير . فنكون نصلنا الموظفين ومساويناهم في بعضهم ، ولذلك اطرح اقتراحي بأن ننظره بشكل مستعجل .

دولة رئيس المجلس

خالد بك .

السيد خالد الفياض

التي على الاقتراح

دولة رئيس المجلس

أذن ما رأي المجلس الكريم لأنه كما ذكر معالي أبو هشام أنه جاء بناء على طلب أحد أعضاء المجلس الكريم والذي هو معالي الاستاذ كمال الدجاني فهل يوافق المجلس على إعطائه صفة الاستعجال وننظر به في هذه الجلسة .

الجميع موافقون .

دولة رئيس المجلس

أذن يتفضل سعادة بقر اللجنة القانونية

السيد المقر

منهان المقصاه

قانون مؤقت رقم لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة (١) - يسمى هذا القانون (١) قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٩ ، ويقرأ

دولة رئيس المجلس

الجميع موافقون .

السيد المقر

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ك) من المادة (هـ) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إليها بعد عبارة (أو أجور العمل الإضافي) : - (أو على حساب المشاريع أو الإقامات أو التأمين الصحي أو الخصومات المتوقعة) .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة الثانية ؟

الجميع موافقون .

وهذا هو القانون كما اقتره المجلس .

قانون مؤقت رقم لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (١) قانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٩ ، ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وتعديلاته كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ك) من المادة (هـ) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إليها بعد عبارة (أو أجور العمل الإضافي) - (أو على حساب المشاريع أو الإقامات أو التأمين الصحي أو الخصومات المتوقعة) .

دولة رئيس المجلس

الذي بعده .

السيد الأمين العام

٤ - أجوبة الحكومة :

١ (كتاب دولة رئيس الوزراء الانمخ رقم ٦٥٢٠/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/٦ ومرفقة كتاب معالي وزير الصحة رقم ٧٥٧١/٧٦/٢ تاريخ ١٩٧٩/٦/٦ . جوابا على الاقتراح رقم (٢٧) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٢٧ المقدم من عضو المجلس معالي السيد عبد المجيد الشريدة بشأن اجابة مستشفى في منطقة الكورة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

اشير الى كتابكم رقم ٨١٨/١٠/١ تاريخ ١٩٧٩/٢/١ .

ابعت لدولتكم بنسخة من كتاب معالي وزير الصحة رقم ٧٥٧١/٧٦/٢ تاريخ ١٩٧٩/٦/٦ ، حول الاقتراح المقدم من عضو المجلس الاستشاري معالي السيد عبد المجيد الشريدة بشأن اقامة مستشفى في منطقة الكورة .

واقبلوا مائق الاحترام

رئيس الوزراء بالوكالة

عبد السلام المجالي

دولة رئيس الوزراء الانمخ

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٢٨٦٤/ج/٧/٢٧ تاريخ ١٩٧٩/٢/١٠ والاقتراح رقم (٢٧) تاريخ ١٩٧٩/٢/٢٧ المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري معالي السيد عبد المجيد الشريدة بشأن اقامة مستشفى في منطقة الكورة .

ارجو ان ابين لدولتكم انني قد اوضحتم المعطيات التي تؤخذ بعين الاعتبار لانشاء مستشفى في أي منطقة في اجابتي على الاقتراح رقم (٣٦) تاريخ ١٩٧٩/٢/٢٢ المقدم من سعادة السيد حمادة اللواز .

١ - ان عدد سكان قضاء الكورة (٢٩.٠١١) مواطن حسب تقديرات دائرة الإحصاءات العامة وبالتالي فإن هذا العدد يتطلب (١٨) سريرا اعتمادا على أن وزارة الصحة توفر (٦٠٢) سريرا لكل عشرة آلاف مواطن .

٢ - ان هذا العدد المنخفض من الأسرة ليس بذى جدوى اقتصادية من جهة ولا يوفر خدمة طبية متكاملة تليد المواطن .

٣ - ان ابعاد مسافة في المنطقة من مستشفى الأميرة بسمة في اريد لا تتجاوز (٣٠) كيلو مترا وهي مسافة أكثر من مثالية في البعد عن أي مستشفى .

٤ - يتوفر في المنطقة حاليا مركز صحي دير أبي سعيد وهو من المراكز الصحية المتكاملة تتوفر فيه جميع الخدمات الصحية الأساسية العلاجية والوقائية .

٥ - يتوفر في المنطقة مركزان صحيان اساسيان في جديتا والسبوع وثمانية عيادات صحية قروية موزعة في قرى المنطقة .

وتفضلوا بقبول مائق الاحترام .

وزير الصحة

الصيديلي عبد الرؤوف الروابدة

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك الشريدة .

السيد عبد المجيد الشريدة

بالنسبة لجواب معاليه وعلى ضوء أخذ المعطيات الأساسية التي تبني عليها النقاط التي ابرزها معاليه . أولا أخذ بعين الاعتبار كثافة السكان وبالنسبة لقضاء الكورة . يتألف من (٢٩) ألف مواطن . وهذا الرقم يستند الى الإحصاءات المأهولة لسنة ١٩٦١ وبعض التعديلات الفسر حقيقة . اذا كان هذا المعيار هو الذي تبنى عليه جواب معالي وزير الصحة ، واذا تبين أن التعداد السكاني أكثر من هذا العدد حتى ضعف هذا العدد ، فإني أطلب التأكيد رسميا من بعض الوزارات لتأكيد اقتراحي لما يتعلق بالنسبة للخدمات الصحية . شيء آخر ورد في كتاب معاليه فيها يتعلق بالفحة الصحية أنه لا جدوى اقتصادية لهذا الموضوع . الجدوى الاقتصادية اعتقد هي لغة الشركات وليست لغة المؤسسات الرسمية . وأنا اعتقد والجميع يعتقد أن صحة المواطنين ، لا تقاس بالجدوى الاقتصادية وإنما قد تقاس بالجدوى الصحية . واعتقد أن هذا غير وارد وأطلب أن هذا الجواب يجب أن يخلو من فكرة الجدوى الاقتصادية . الشيء الآخر ذكر معاليه أن هذه المناطق تبعد عن أريد مسافة (٣٠) كم في حين أن هذه القرى تبعد بمسافة ٥-٥ كم بالأمانة أن هذه المسالك وعرة ، بالإضافة لعدم توفر وسائل النقل المنتظمة كما هو بين أريد ومجان . لهذا ومعالي الوزير موجود أرجو من معاليه أن يعيد دراسة هذا الاقتراح على ضوء الدراسات الجديدة . ولعمرة هذه المنطقة ويعدها .

دولة رئيس المجلس

الذي يليه يا عدنان بك .

هكذا عبد الأول

السيد الأمين العام
٢ (كتاب دولة رئيس الوزراء الانمخ رقم ٦٥٣١/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/٦ ومرقعة كتاب معالي وزير الصحة رقم ٧٥٧٢/٨٥/٢ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/٦ جوابا على الاقتراح رقم (٣٦) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٢٢ والمقدم من عضو المجلس سعادة السيد حمدة الفواز بشأن اقامة مستشفى في منطقة البادية الشمالية .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
اشير الى كتابكم رقم ٨١٧/١/١ تاريخ ١٩٧٩/٣/٦ .
ابعث لمعاليكم بنسخة من كتاب معالي وزير الصحة رقم ٧٥٧٢/٨٥/٢ تاريخ ١٩٧٩/٦/٦ ، حول الاقتراح المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة لسيد حمدة الفواز بشأن اقامة مستشفى في منطقة البادية الشمالية .
واقبلوا مائق الاحترام

رئيس الوزراء بالوكالة

عبد لسلام المجالي

دولة رئيس الوزراء

اشيرة لكتابكم رقم ٢٨٦٢/ج/٧/٢٧ تاريخ ١٩٧٩/٣/١٠ والاقتراح رقم (٣٦) تاريخ ١٩٧٩/٢/٢٢ المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة السيد حمدة الفواز بشأن اقامة مستشفى في منطقة البادية الشمالية .
ارجو ان ابين لدولتكم ان المعطيات التي تؤخذ بعين الاعتبار لانشاء مستشفى في اي منطقة هي :

- ١ - مدى توفر الخدمات الصحية في المنطقة .
- ٢ - عدد السكان الذين يستفيدون من خدمة المستشفى (مدينة وقرية وبادية) .
- ٣ - بعد تلك المنطقة عن اقرب مستشفى في منطقة اخرى مجاورة .
- ٤ - توفر الجهاز البشري المدرب لإدارة المستشفى المقترح .
- ٥ - وتطبيقا لهذه المعايير على لسواء المسرق يقضخ لئلا يلى :
- ١ - بتوفر في اللواء مستشفى المرقع بسعة (٥٥) سريرا ليخدم (٦٥٣٠٠) مواطن حسب تدابير دائرة الاجهزة الطبية .

اي انه بتوفر في اللواء (٨٢٤) سريرا لكل عشرة الاف مواطن في حين ان ما توفره الوزارة من اسره في المملكة بوجه عام هو (٦٢٢) سريرا لكل عشرة الاف مواطن .
ب- ان طاقه مستشفى المرقع غير مستغلة بشكل كامل بنسبة اشغال المستشفى هي (٧٨٧٪) .

ج- لا توجد اية جدوى اقتصادية او جدوى طبية من مستشفى تقل اسرته عن (٢٠٠) سريرا وذلك لعدم اكلية توفير جهاز طبي وفني متكامل للمستشفيات الصغيرة ، وبالتالي فان خططنا تقوم على التوسع في المستشفيات الصغيرة التي ان تتجاوز سعتها (٢٠٠) سريرا ، وعندها تتوسع الوزارة في انشاء المستشفيات المحيطة لخدمة مناطق اصغر .

د - ان ابعاد مسافة لكثافة سكانية معقولة (تتجاوز ٢٠٠٠ مواطن) عن مستشفى المرقع لا تزيد عن (٥٠) كيلو متر وهي مسافة تعتبر مثالية للبعد عن مستشفى في اي منطقة متقدمة في العالم وان وجود كثافات سكانية صغيرة متناثرة في بقعة صحراوية لا تبرر انشاء مستشفى وانما تستدعي توفير خدمة صحية اساسية ، الامر الذي توفره الوزارة حاليا لجميع مناطق البادية الشمالية .

هـ - ان الوزارة تعاني من عدم توفر المبرضات والاجهزة الفنية المساعدة لتوسيع الخدمات اللازمة في المستشفيات القائمة وتقتصر توسعاتها في مجال المستشفى خلال الفترة المتبقية من الخدمة الخمسية على استغلال كامل طاقه المستشفيات القائمة والفتح كل من مستشفى ملابا والرمثا .

وتفضلوا بقبول مائق الاحترام .

وزير الصحة

المصلي عبد الرؤوف الروابدة

دولة رئيس المجلس

المادة التي بعد ما

السيد الأمين العام

٣ (كتاب دولة رئيس الوزراء الانمخ رقم ٦٨٦٨/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/١٦ ومرقعة كتاب معالي وزير الداخلية رقم ١٥٦٨٣/٥٥/١ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/١١ جوابا على الاقتراح رقم

دولة رئيس المجلس
الذي بعده
السيد الأمين العام

٤ (كتاب دولة رئيس الوزراء الانمخ رقم ٦٦٩١/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/١٨ ومرقعة كتاب عطوفة مدير عام مؤسسة مياه الشرب رقم ممش/١٨/٨/١٩٦٢ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/١١ جوابا على الاقتراح رقم (٤٦) المؤرخ في ١٩٧٩-٥-٨ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد حمادة الفواز بموضوع ربط مياه بئر العاقب بخط المياه المؤدي الى قرى منطقة صبحا .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

ابعث طيا بصورة عن كتاب عطوفة مدير عام مؤسسة مياه الشرب رقم ممش/١٨/٨/١٩٦٢ تاريخ ١٩٧٩/٦/١١ جوابا على الاقتراح (٤٦) تاريخ ١٩٧٩/٥/٨ المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة السيد حمادة الفواز بخصوص موضوع ربط مياه بئر العاقب بخط المياه المؤدي الى قرى منطقة صبحا .

واقبلوا مائق الاحترام .

رئيس الوزراء

مضر بدران

دولة رئيس الوزراء الانمخ

اشيرة الى كتاب دولتكم رقم ٥٧٠٠/٥/٧/٢٧ تاريخ ١٩٧٩/٥/١٧ ومرقعة نسخة من الاقتراح رقم (٤٦) تاريخ ١٩٧٩/٥/٨ والمقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة السيد حمادة الفواز بخصوص موضوع ربط مياه بئر العاقب بخط المياه المؤدي الى قرى منطقة صبحا .

ارجو ان اطمح دولتكم انه تم ربط بئر العاقب بخط (١٦) الذي ادى الى زيادة الضغط في الخط المذكور وتوفر مياه افضل لمحة تقوية عميرة .
اما بئر صبحا فتجري الدراسة حاليا لربطها مباشرة بخط منطقة صبحا وقراها القريبة منها .

(٤٧) المؤرخ في ١٩٧٩/٥/٨ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سليمان ارثيه حول اعادة النظر بتوقيت فتح المحلات التجارية .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانمخ

اشير الى كتابكم رقم ١٠٠١/١٠/١ تاريخ ١٩٧٩/٥/١٥ .

ابعث طيا بنسخة من كتاب معالي وزير الداخلية رقم ١٥٦٨٣/٥٥/١ تاريخ ١٩٧٩/٦/١١ جوابا على الاقتراح المقدم من العضو السيد سليمان ارثيه حول اعادة النظر بتوقيت فتح المحلات التجارية .

واقبلوا مائق الاحترام .

رئيس الوزراء

مضر بدران

دولة رئيس الوزراء الانمخ

اشير لكتابكم رقم ٥٨١٢/ج/٧/٢٧ تاريخ ١٩٧٩/٥/٢١ ومرقعة اقتراح السيد سليمان ارثيه حول اعادة النظر بتوقيت فتح المحلات التجارية قبل الساعة التاسعة صباحا .

ارجو ان ابين لدولتكم بان القرار قد صدر بناء على تشييب اللجنة الوزارية لدراسة ضغط السير على الشوارع داخل العاصمة وقد استثنيت من هذا القرار محلات مواد التموين والمخبز والمكاتب والمطاعم . وباعتقادي ان هذا الترتيب مع غيره من الترتيبات التي حددت اوقات الدوام الرسمي للمدارس والبنوك والدوائر الاخرى قد ساعد كثيرا في تخفيف حركة السير في العاصمة .
وتفضلوا بقبول مائق الاحترام .

سليمان عراز

وزير الداخلية

دولة رئيس المجلس

سليمان ارثيه .

السيد سليمان ارثيه

دولة الرئيس ، ان حركة السير والله الحمد تدملت . وان تبقى المحلات التجارية مغلقة حتى التاسعة صباحا لم لا يخدم رجال الامن والوطنيين على حد سواء ، ارجو من الحكومة اعادة النظر في هذا الموضوع ثانية . مع الشكر .

هكذا عين المحل

علما بأن الوضع المالي الحالي في المنطقة ممتاز ولا توجد أزمات مياه حادة في أية منطقة . أرجو دولتكم التطلع بالمعلم .

وتفضلوا بقبول مائق الاحترام .

مدير عام مؤسسة مياه الشرب
المهندس تحسين الصباغ

دولة رئيس المجلس
الذي بعده .

السيد الأمين العام

٥ - كتاب دولة رئيس الوزراء الانمخ رقم ٧/٢٧/ج/٦٩٥٤ المؤرخ في ١٨/٦/١٩٧٩ ومرفقة كتاب معالي وزير الداخلية رقم ١٥١٧٢/٦٦/١ المؤرخ في ١٣/٦/١٩٧٩ جوابا على الاقتراح رقم (٤١) المؤرخ في ١٩/٣/١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركت الزهر بشأن رفع مديرية ناحية سحاب الى مديرية قضاء .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانمخ
اشير الى كتابكم رقم ١٠/١/٩٤٠ تاريخ ١٩٧٩/٤/٢٤ .

ايتم طيا بنسخة من كتاب معالي وزير الداخلية رقم ١٥١٧٢/٦٦/١ تاريخ ١٣/٦/١٩٧٩ جوابا على الاقتراح المقدم من السيد بركت الزهر عضو المجلس الوطني الاستشاري بشأن رفع مديرية ناحية سحاب الى مديرية قضاء . واثبوا مائق الاحترام .

رئيس الوزراء
مضر بدران

دولة رئيس الوزراء الانمخ

اشير الى كتابكم رقم ٧/٢٧/ج/٩٢٨ تاريخ ١٩٧٩/٤/٢٤ ومرفقة الاقتراح المقدم من السيد بركت الزهر عضو المجلس الوطني الاستشاري بشأن رفع مديرية ناحية سحاب الى مديرية قضاء .

ارجو ان اعلم دولتكم ان هذه الوزارة تعكف حاليا على اعداد مشروع نظام معدل لنظام

التقسيمات الادارية يتضمن الاقتراح موضوع البحث وسيرفع المشروع لدولتكم حال الانتهاء من اعداده .

وتفضلوا بقبول مائق الاحترام .

سليمان عوار
وزير الداخلية

دولة رئيس المجلس
السيد الأمين العام

الذي بعده

٦ - كتاب دولة رئيس الوزراء الانمخ رقم ٧/٢٧/ج/٧٢٧١ المؤرخ في ٢٧/٦/١٩٧٩ ومرفقة كتاب معالي وزير المالية - الاراضي رقم ١٦-٢٠-١٠٥٥١ المؤرخ في ١٩/٦/١٩٧٩ ومرفقة كتاب سيادة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية رقم (٢٠٦٤) المؤرخ ٢٩/٤/١٩٧٩ جوابا على الاقتراح رقم (٤٨) تاريخ ٢٠/٥/١٩٧٩ والاقتراح رقم (٥١) تاريخ ٢١/٥/١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد عبد الله اخو الرشيد بشأن تفويض قطع اراضي الى نادي الفرق الرياضي وبلدية الفرق .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

اشير الى كتابكم رقم ١٠/١/١٠٤٨ تاريخ ١٩٧٩/٥/٢٩ .

ايتم طيا بصورة من كتاب معالي وزير المالية الاراضي رقم ١٦-٢٠-١٠٥٥١ تاريخ ١٩/٦/١٩٧٩ جوابا على الاقتراح المقدم من العضو السيد عبد الله اخو الرشيد بطلب تفويض نادي الفرق الرياضي وبلدية الفرق قطعة ارض .

واقبوا مائق الاحترام .

رئيس الوزراء
مضر بدران

دولة رئيس الوزراء الانمخ

الاشارة لكتبي لدولتكم رقم ٧/٢٧/ج/٦٢٥٤ ومرفق ٦٤٥٥ تاريخ ١٩٧٩/٦/٥ .

٣ - للكرم باجراء اللازم واعلام المعنيين ذلك .
واقبلوا مائق الاحترام .

الفرق الركن

القائد العام للقوات المسلحة الاردنية

دولة رئيس المجلس

السيد عبد الله اخو رشيد .

السيد عبد الله اخو رشيد
اشكر الحكومة على سرعة الاجابة على الاقتراح ، اما بالنسبة لسلبية الاجابة فليس لي من قول طالما ان الموضوع يتعلق باراضي القوات المسلحة الاردنية . وشكرا .

دولة رئيس المجلس

السيد وداد بولس

السيدة وداد بولس
لا يمكن ان تكون سلبين فلو اننا نعطيهم قطعة ارض قريبة .

دولة رئيس المجلس

تفضل دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

هذه في الواقع اراض عسكرية .

دولة رئيس المجلس

كبل يا معنيين

السيد الأمين العام

٧ - كتاب دولة رئيس الوزراء الانمخ رقم ٧/٢٧/ج/٧٢٨١ المؤرخ في ٢٠/٦/١٩٧٩ ومرفقة كتاب مطونة نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية بالوكالة رقم ٢١٦٢-٢٢٦٩ المؤرخ في ٢٤/٦/١٩٧٩ جوابا على الاقتراح رقم (٢٢) المؤرخ في ٢/٦/١٩٧٩ والمقدم من عضو المجلس سعادة السيد جمال ابو بكر بشأن حفر بئر ارتوازية في قرى مارضة مباد .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

اشير الى كتابكم رقم ١٠/١/٧٥٠ تاريخ ١٩٧٩/٢/١٣ .

ايتم طيا بنسخة من كتاب مطونة نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية رقم ٢١٦٢-٢٢٦٩

عرش اقتراحا عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة السيد عبد الله اخو رشيد التشرين تفويض نادي الفرق الرياضي وبلدية الفرق اقسام من القطعة رقم ٥١ من الحوض رقم ١ من اراضي الفرق على اللجنة العليا لاملاك الدولة في جلستها المنعقدة بتاريخ ١١/٦/١٩٧٩ ، ولما تبين لها ان القطعة المذكورة مخصصة لاغراض العسكرية وان سيادة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية قد ابدى بكتبه رقم ل/١٥٢/٢/١٥٢ تاريخ ٢٩-٤-١٩٧٩ ، المرفق صورة .
منه قدم الموافقة على التخلي من اية قطعة ارض من هذا التحويل لاي جهة كيتت للاسباب المبينة بكتاب سيادته مارتلت والحالة هذه انه يتعذر تنفيذ مشمول هذين الاقتراحين ، فارجو دولتكم الاحاطة مليا بذلك .

وتفضلوا دولتكم بقبول مائق الاحترام .
وزير المالية / الاراضي والمساحة

خاتمة مدير عام دائرة الاراضي والمساحة
الموضوع : الاراضي

لاشارة :

كتبكم ارقام : -

١ - ١٦/٦/٢٠٠٧/١٢٨٧ تاريخ ٢٥-٢-١٩٧٩
ب- ١٦/٦/٢١/٢٤١٨ تاريخ ٨-٢-١٩٧٩
ج- ١٦/٦/٢١/٢٢٩٢ تاريخ ٢٥-٢-١٩٧٩
١ - ارجو ان اعلمكم بانه منذ سنوات ومعظم الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة تطالب القوات المسلحة الاردنية بالتخلي من بعض الاجزاء من اراضيها الواقعة في معظم انحاء المملكة لغرض رو لآخر .

٢ - كما تعلمون عطوفتكم ان وضع القوات المسلحة الاردنية في تطور مستمر والحمد لله وان حاجتها للاراضي لا يخفى عليكم وطلبات الاستهلاك مستمرة كما انه هناك دراسات كثيرة ومختلفة لاغراض اقلية المعسكرات الجديدة للجيش .
ومشاريع الاسكان التي تقا كل يوم لذا ولا سبق تعذر القيادة العامة من اجابة جميع الجهات المعنية حول عملية التخلي وعدم الموافقة على طلباتهم لاجل ان يجودوا مواقع اخرى من اراضي الدولة التي تحتاجهم .

هكذا عند الاجل

تاريخ ١٩٧٩/٦/٢٤ مع مرفقة جوابا على الاقتراح المقدم من عضو المجلس السيد جمال أبو بقر بشأن حفر بئر ارتوازية في قسرى عارضة عباد .
واقبلوا مائق الاحترام .

رئيس الوزراء
مضر بخران

دولة رئيس الوزراء الاخفم

اشير الى كتاب دولتك رقم ٦٥٤١/٢٧/٢٧ تاريخ ١٩٧٩/٧/١١ الموافق ١٩٧٩/٦/٦ والمقتضى اقتراح عضو المجلس الاستشاري السيد جمال أبو بقر بشأن حفر بئر مياه في قسرى عارضة عباد .

ارجو العلم بأنه تم حفر ستة ابار في تلك

المنطقة بعضها قدمت سلطة المصادر بحفره وبعضها الاخر قام الاهالي في تلك المنطقة بحفرها . وقد دلت نتائج الحفر ان لطبقة الحاملة للمياه ضعيفة الانتاج وهي في احسن الاحوال تعطي ما بين ١٥ - ٢٠ م^٣/الساعة .
كما يرجى العلم ان أربعة ابار من الستة المحفورة ماثلة كما هو موضح في الكشف المرفق .

وعلى ضوء ذلك ثلثه من الممكن تعيين موقع بئر في انسب مكان ويتوقع ان تكون انتاجيته بحدود ١٥ م^٣/ الساعة . ماذا كانت هذه الكمية تفي بحاجة المواطنين في تلك المنطقة ، فيرجى اعلانا ليتسنى لنا ادراج هذا البئر ضمن برنامج الحفر لدينا .

وتفضلوا دولتك بقبول مائق الاحترام .

نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية
بالوكالة

اسم البئر وصاحبه	الاحداثيات	المعق الكلي	سطح الماء السالك	الانتاج
١ - الدفالي (رمل) ٤٢	٧٠.٨٠٠	٩٧	٨٧	٢٠
٢ - احمد التجداوي	٧٠.٢٤٠	٦٧	٤٨	١٢
٣ - موسى عبد الكريم اللحام	٧٠.٨٧٠	٦٧	٤٢	
٤ - علي فرحان الرحيل	٧١.٦٠٠	١٦٠	٤٠	
٥ - سيحان (رمل) ٥١	١٧٣.٥٥٠	٢٧٥	١٠٦	
٦ - حسين علي الطالب	١٧٣.٨٢٠	١٠٠	٤٠	

دولة رئيس المجلس

السيد جمال أبو بقر .

السيد جمال أبو بقر

دولة الرئيس ، لقد تبين من اجابة عطوفة نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية ان اقتراحي رقم ٢٣ تاريخ ١٩٧٩-٢٠١٦ بخصوص حفر بئر ارتوازي في قسرى عارضة عباد في محافظة البلقاء ان الكشف المرفق في الجواب على الاقتراح جاء يشمل ابار التي حفر في تلك المنطقة .
الا ان خمسة من الابار المذكورة تصب في ملكيتها الى القطاع الخاص ، وان السلطة لنسب تتم الا بحفر بئر واحد . وهي تشمل لغايات الزراعة ايضا ، وباعتقادي ان السلطة تتخذ

وعندها امكانيات لحفر اكثر من بئر وباستقامتها تعميم هذه الابار وتعميقها على مسافات اكبر .
لذا كان المواطنين في هذه المنطقة يريدون من الحكومة الموقرة العمل على حفر بئر او اكبر وان تخفف هذه المياه في خزان وتوزع المياه على كافة السكان ، وباعتقادي ان البيت الذي تصله المياه مولا مرة واحدة في الاسبوع كفيل بكثير من ان لا تصله بالمرة .

من هذا نداء الى السلطة والحكومة الموقرة العمل على حفر هذا البئر باتقرب فرصة بمكنة نظرا للحاجة الملحة . وفكرا .

دولة رئيس المجلس

السيد الامين العام

الذي يبعده .

٨ كتاب دولة رئيس الوزراء الاخفم رقم ٢٧/٧/٢٥١٥ المؤرخ في ١٩٧٩/٧/١ ومرفقة كتاب عطوفة مدير عام مؤسسة النقل العام رقم (٣٤٨٨) المؤرخ في ١٩٧٩/٦/٢٨ جوابا على الاقتراح رقم (٥٢) المؤرخ في ١٩٧٩/٦/٢ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركات الزهر بشأن تسير خط باص منظم من باصات مؤسسة النقل العام من عمان الى منطقة النقرة وبالعكس .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

اشير الى كتابكم رقم ١٠٧١/١٠/١ تاريخ ١٩٧٩/٦/١٢ .

ابعث طيا بصورة من كتاب مطوفة مدير عام مؤسسة النقل العام رقم ٢٤٨٨/٣/١٢/٢٠٠٠ جوابا على الاقتراح المبدئي من العضو السيد بركات الزهر بشأن تسير خط باص منظم من باصات مؤسسة النقل العام من عمان الى منطقة النقرة وبالعكس .
واقبلوا مائق الاحترام .

رئيس الوزراء

مضر بخران

دولة رئيس الوزراء الاخفم

اشارة لكتابكم رقم ١٩٧٩/٧/٢٧/١٤ تاريخ ١٩٧٩/٦/١٦ ، المرفق به نسخة الاقتراح ٥٢ المؤرخ في ١٩٧٩-٢٠١٦ ، المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة السيد بركات الزهر بشأن تسير خط باص منظم من باصات مؤسسة النقل العام من عمان الى منطقة النقرة وبالعكس .

ارجو ان اعلم دولتك بأنه لدى الكشف على الخط المذكور تبين أنه من المتعذر تسير باصين على هذا الخط لان الطريق من الموقر الى نقشة

ضيقة وتعييدها قديم حيث يكثر بها الحفر والطبقات القريبة ولا يستطيع الباص السير عليها لخطورتها عليه وعلى سلامة الركاب ، وبالإمكان تسير باص واحد من باصات المؤسسة من عمان الى سحب الى الموقر وبالعكس على ان يسلك الشارع الرئيسي فقط .
وتفضلوا دولتك بقبول مائق الاحترام .

ابراهيم محادين

المدير العام

دولة رئيس المجلس

الذي يبعده

السيد الامين العام

(٥) الاقتراحات :

(١) الاقتراح رقم (٥٧) المؤرخ في ١٩٧٩/٦/٢٥ المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور ميسو القسوس بموضوع علاوة الحوافز الممنوحة الى الاطباء الممارسين في مستشفى الجامعة الاردنية .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم
تحية طيبة وبعد ،

ارجو توجيه الاقتراح التالي الى المجلس الموقر حتى اذا ما وافق عليه تكرمتم بتحويله الى الحكومة الجليله .

ما هي لاسباب الموجبة التي دعت الى اعطاء بعض الاطباء الممارسين في مستشفى الجامعة الاردنية علاوات مالية تسمى (بعلاوة الحوافز) وفي نفس الوقت يحرم منها اخرون مثل ذلك ؟

١ - الاطباء الذين هم من نفس المستوى العلمي ويقومون بعمل مجهود لمعالجة عامة الشعب في مستشفى البشر والمستشفيات الاخرى وخصوصا خارج العاصمة هذا مع العلم ان وزارة الصحة تشكو من عدم ذهاب الاطباء الى هذه المدن والقرى .

٢ - الاطباء الذين يدرسون العلوم الطبية الاساسية كالتشريح والفيزيولوجي والكيمياء الحيوية (بكتريولوجي) علم الجراثيم ، الطب الشرعي . هذا مع العلم ان الاقبال على هذه المواد قليل جدا لدرجة ان معظم الممارسين لهذه

هكذا حفر البئر

المواد من الجانب ولم يتقدم من الأطباء اختصاصص لهذه المواضيع الا ما ندر ، هؤلاء لهم كل الحق بعلاوة الحوافز اذ انهم هم واضعوا اسس العلوم الطبية . ولذلك فانترح شمول جميع اطباء الاختصاصيين واطباء العلوم الاساسية بهذه المستشفيات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

عضو المجلس الوطني الاستشاري
الدكتور عيسى القسوس

دولة رئيس المجلس

يحال لي الحكومة ، هل يوافق المجلس ؟

الجميع موافقون .

السيد الامين العام

(٢) الاقتراح رقم (٥٨) المؤرخ في ١٩٧٩/٧/٩ المقدم من عضو المجلس مسماة السيد جودت السبول بموضوع ايقاف التدقيق المسبق من قبل ديوان المجاسبة في لحفظات والاولوية .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم

تحية وبعد ،

لقد اصدر مطونة رئيس ديوان المجاسبة بلاغا بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٦ اوقف بوجبه اجراءات التدقيق المسبق في المحافظات والاولوية باستثناء العاصمة عمان - وجاء البلاغ المذكور تحت رقم (٨) لسنة ١٩٧٩ .

وبالنظر لما ترقب ، وسوف يترتب على البلاغ المشار اليه من اثار سلبية في مجال المحافظة على المال العام ، ارجو التظلم بعرض اقتراحي بالغاء هذا البلاغ على المجلس الكريم في اول اجتماع له ، تهييدا للنظر فيه واتخاذ المناسب بشأنه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

عضو المجلس الوطني الاستشاري
الحامي جودت السبول

دولة رئيس المجلس

جودت السبول .

السيد جودت السبول

دولة الرئيس ، من المعروف ان التدقيق المسبق يؤدي الى وقف الصرف اذا كانت قراراته

لا تستند الى اجراءات قانونية ومستند قانوني واصولي ، اما التدقيق اللاحق فهو ينتهي في العادة باستيضاح واعتقد ان دولة الرئيس يومئتي على ان معظم الاستيضاحات لا تؤدي الى نتائج ايجابية وان الحفظ هو مصير معظمها . ولذلك فانني اتنى على دولة الرئيس والحكومة الكريمة معالجة الموضوع باعادة النظر بهذا الموضوع بالغناء قرار وقف التدقيق السابق . اسمها في المحافظة على المال العام . وشكرا .

دولة رئيس المجلس

يحال الاقتراح الى الحكومة ، هل يوافق

المجلس ؟

الجميع موافقون .

السيد الامين العام

(٣) الاقتراح رقم (٥٩) المؤرخ في ١٩٧٩/٧/١١ المقدم من اعضاء المجلس اصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة :

كمال الدجاني ، سليمان القضاة ، احمد الطراونه ، جودت السبول نائلة الرشدان ، علي البشير ، عبد الله اخوارشيد محمد علي بدبير عطا الله الكباريتي ، سليمان ارتيه بشأن تعديل المادة (٢٥) من النظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم

بعد التحية .

لقد نصت المادة (٢٥) من النظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري على ما يلي :

يحيل رئيس الوزراء مشاريع القوانين مع الاسباب الموجبة الى رئيس المجلس الذي يقرر اجاليتها الى اللجنة القانونية او اللجنة المختصة ما لم يقرر النظر فيها بصيغة الاستعجال .

ولما كان مفهوم المجلس لهذه المادة حين وضعها كان ان الذي يقرر صيغة الاستعجال او عقمها واخالة القانون الى اللجنة القانونية او اللجنة المختصة هو المجلس نفسه ويؤيده هذا ما ورد في المواد (١٢٤، ١٢٥، ١٢٦) .

تتخذ من قبل المجلس ورئيس المجلس هو الذي يدير الجلسات . الا انه رأى المقترحين لهذا التعديل حتى لا تقع في جدل في كل مرة ان تضع امور لي نصاها وان تجعل احالة القوانين التي تحال الى المجلس من صلاحيات المجلس وليست من صلاحية الرئيس .

حتى لا يقع التباس . مع انه الاصل في النظام صاحب الحق هو المجلس . لهذا اقترح الاخذ بالاقتراح .

دولة رئيس المجلس

التخوف الذي ابداه معالي ومضي ميزرا غير وارد . كان في كلمة سقطت سهوا أثناء طباعة النظام الداخلي وهي ان صاحب الحق في احالة القوانين الى اللجنة المختصة هو المجلس .

السيد عبد الله الريماوي

السيد عبد الله الريماوي

لا شك بان هذا التعديل حسم وبطريقة صحيحة نقاشا كان دائرا في هذا المجلس ، حسم بطريقة صحيحة ان الجهة التي تقرر مصير مشروع القانون والى اي جهة يحال هو المجلس وليس رئيس المجلس . وهذا البدا اخلاله بحاجة الى نقاش . هو مبدأ سليم للنظام الداخلي للمجلس وضع على اساسه . والاخوان الذين اقترحوه عملا حققوا ما هو صحيح بدنيا ومصلحيا . الا انني ارجو اذا كان ذلك ممكنا ويطلب من الاعضاء المقترحين اذا راوا ذلك مناسباً ان تقرأ مع المادة (٢٥) المادة (٢٩) . المادة (٢٩) تتعلق باقتراحات بقوانين او بتعديل قوانين يقدها (١٠) من اعضاء المجلس . وارى ان توجد النص تشريعا ما اقترح ان تعدل الصيغة المقترحة من الاخوات بالشكل التالي يعرضها على المجلس . بدل لعرضها على المجلس . بعد عرضها على المجلس . بعبارة - فلذا تقرر قبولها في المبدأ بقرار احالتها الى اللجنة القانونية او اللجنة المختصة ، دون اشارة الى فكرة الاستعجال يعني اننا ما استهدفنا اليه هو في طريقة المعاملة . في طريقة المعاملة بين الاقتراح بقانون او بتعديل قانون يأتي من الحكومة او يأتي من اعضاء المجلس . فلذا لم يكن لينة مبرر للتريق بينهما فيستحسن ان تمتص نصا واحدا .

وحتى يرتفع اي لبس في مفهوم هذه المادة نترح تعديل المادة المشار اليها بالشكل التالي :

يلغى نص المادة (٢٥) من النظام الداخلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

« يحيل رئيس الوزراء مشاريع القوانين مع الاسباب الموجبة الى رئيس المجلس لعرضها على المجلس الذي يقرر احالتها الى اللجنة القانونية او اللجنة المختصة ما لم يقرر المجلس النظر فيها بصيغة الاستعجال » وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

وترجو ادراج هذا الاقتراح على جدول اعمال جلسة المجلس القادمة ليتخذ المجلس الكريم ما يراه مناسبا وحتى اذا ما وافق على الصيغة المعدلة نرجو عرض مشروع التعديل للنظام الداخلي المرق على المجلس الكريم لاتقراره عملا بالمادة (١٧) من قانون المجلس الوطني الاستشاري واحالته الى مجلس الوزراء لاتقراره ورفعته الى جلالة الملك المعظم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

جودت السبول - احمد الطراونه - سليمان القضاة - كمال الدجاني - محمد علي بدبير - عبد الله اخوارشيد - سليمان ارتيه - علي البشير - نائلة الرشدان - عطا الله الكباريتي .

دولة رئيس المجلس

وصلى ميزرا

السيد وصلي ميزرا

اعتقد ان هذا الاقتراح لا يعدل من المادة شيء فالتقوانين تأتي عادة من الحكومة الى رئيس المجلس والمجلس هو الذي يقرر احالة اي قانون . وهذا التعديل ما هو الا تعديل شكلي ، واعتقد انه ليس من حق المجلس ان يبحث في المواضيع الشكلية .

دولة رئيس المجلس

سليمان بك

السيد سليمان القضاة

يا سيدي في الواقع عندما وضع النظام الداخلي لم يكن في تنيه واضعي النظام ان يحددوا المجلس من صلاحياته الاساسية .

بالاطلاع على النصوص الواردة في هذا النظام يجد المجلس الكريم ان جميع المقررات انها

دولة رئيس المجلس

إذا وجد مبرر للتفريق بينهما يمكن مناقشته
دولة رئيس المجلس
تفضل أحمد بك

السيد أحمد الطراونه
التفريق بين المادتين وارد . والسبب أن المادة (٢٥) تنص على المشاريع التي تأتي من الحكومة . فلها نص في المادة (٢٥) ولذلك جاء هذا التعديل لكي يعطي الصلاحية إلى المجلس بإحالتها إلى اللجنة المختصة وليس إلى رئيس المجلس . أما المادة (٢٩) فتتعلق بالقوانين المقترحة من قبل أعضاء المجلس وهنا يوجد فارق بين مشاريع القوانين التي يحيلها رئيس الوزراء ومجلس الوزراء إلى المجلس ، والقوانين التي يقترح المجلس تعديلها أو إلغائها ولذلك أرى أن يبقى تعديل المادة (٢٩) كما ورد من الأعضاء الذين اقترحوه ، وأن تبقى المادة (٢٩) كما هي لأن الفارق واضح بين قانون جاءت به الحكومة وبين قانون يقترحه المجلس .

دولة رئيس المجلس
دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

يمكن في الجلسة الماضية أنه قرأنا الفصل الرابع فقط . ولم ننتبه أن نقرأ النظام بأكمله . إذا أخذنا النظام ورجعنا للفصل الثالث وننظر المادة (١١) التي تقول : —

تشمل مهام اللجنة القانونية ما يلي : —
١ — دراسة مشاريع القوانين التي تعال إليها من المجلس . وليس رئيس المجلس . فهي واضحة . وهي صلاحية من المجلس .

دولة رئيس المجلس

كان مهم دولتك في المرة السابقة أن السذي يحيل هو رئيس المجلس ، ولذلك أعيد إضعاف المقترح على هذه المادة كما جاءت في النظام .

السيد عبد الله الريماوي

السيد عبد الله الريماوي .

أولاً لا شك أن المادة التي أشار إليها دولة الرئيس هو جواب على رايه هو وليس جواب على رأي المجلس . أنا أنا أعود لأقترح . التفريق في طريقة تعامل المجلس مع قانون أو اقتراح بتعديل قانونها جاء من الحكومة وأخر جاء من (١) من أعضاء المجلس ، تفريق لا ينبغي أن يقبله المجلس .

لكرامته . المجلس بده يقدم مشروع بتعديل قانون تعاليله مثل ما تقدم الحكومة مشروع بتعديل قانون لذلك أنا أرى واقترح أن يبقى تعديل اللجنة على أن تضاف إليه بعد عبارة عرضها على المجلس . فإذا تقرر قبول القانون أو التعديل يحال إلى اللجنة المختصة لمناقشته .

فيكون الأمر من ناحية الفن التشريعي ، ومن أجل أن تكون الصياغة التشريعية موحدة وهذا من ناحية الفن التشريعي ومن مبدأ المعاملة الواحدة لأي قانون أو تعديل جاء من الحكومة أو جاء من المجلس ، أنا أرجو من المجلس أن يقر بقاء التفويض مع بقاء اقتراح الأخوان مع تعديله بالاقتراح الذي قدمته . وشكراً .

دولة رئيس المجلس
وليد بك .

السيد وليد مصفور

شكراً سيدي الرئيس ، في الواقع أنا لا أرى أي علاقة بين المادة (٢٥) و (٢٩) المادة (٢٥) تتكلم عن مشاريع القوانين الحالية من الحكومة وهذه القوانين للمجلس أن يعطي رأيه فيها ، وللحكومة أن تأخذ برأي المجلس أو لا تأخذ ، المادة (٢٩) تتكلم عن القوانين المعروضة من قبل أعضاء المجلس ويمكن أن يقترح المجلس قوانين ، وأن يقرها ولا تأخذ بها الحكومة . ولذلك هي تتكلم عن موضوعين مختلفين ولا أرى مجال أو ضرورة للربط بينهما . ولذلك أنا أوافق على الاقتراح كما جاء في الاقتراح أقدم من إخوة الأعضاء وشكراً .

دولة رئيس المجلس

السيد الشريف .

السيد محمود الشريف

شكراً دولة الرئيس ، في الواقع الفرق الأساسي وهذا مجرد اسهام في بلورة البحث في أذهان الأخوان الزملاء ، الفرق الأساسي بين المادة (٢٥) و (٢٩) هو أن النظام الداخلي في المادة (٢٥) لم يعط للمجلس حق رفض أحالة اقتراح معين من اللجان لبحثه ، بينما أعطى هذا الحق للحكومة فيما يتعلق بالمترشحين المقدمين من (١) من أعضاء المجلس . يعني هذه هي نقطة الخلاف والدعوة أو الفترة التي اقترحتها الاستاذ عبد الله الريماوي هو التوحيد ليصالح إلى إعطاء المجلس

السيد وصفي ميرزا

التقاش كله لم يتركز في وقت من الاوقات على اساس ، النقطة التي أثبتت الآن ، هو هل يقبل المجلس القوانين أو لا يقبلها ولم يكن إجراء التعديل على الاملاق . هذا موضوع شكلي وله قصد هل يقبل المجلس أو لا يقبله . أنا باعترادي أن هذا هو من حق السلطة التشريعية ، وهذا الاقتراح معارض لنقطة دستورية .

دولة رئيس المجلس

السيد أحمد الطراونه

السيد أحمد الطراونه

النظام الداخلي أخذ من البداية المعمول بها في مجلس الأمة بشقيه مجلس الاعيان ومجلس النواب . المادتين (٢٥) و (٢٩) أخذت وقررت بينهما في نفس المبادئ التي ينص عليها النظام في مجلس الاعيان ونظام مجلس النواب . الناحية الثانية فيما يتعلق بما تفضل به الاخ العضو وصفي ، المجلس له كامل الحرية في أن يبدى رأيه ، ولكن هذا الرأي وإن لم يكن ملزم إلا أنه يعطى هذا الرأي . فيحسب المادة (٢٥) له أن يعطي رأيه في القانون أما يقبله أو رفضه أو تعديله أو بصفة الاستعجال أما أن يلزم الحكومة على أن يكون النص القانوني بالشكل الذي يريده بهذا شيء آخر . أنها نحن هنا نبدي رأي . هذا الرأي لنا مطلق الحرية أن نبذيه للحكومة أن تتخذ من الاجراءات بعد ذلك ما تراه مناسباً ، ولقد مرة ثانية على الاخ عبد الله ، بعد أن قلت أننا أخذنا بمبدأ هذا النظام من مبادئ مجلس الأمة ، أرى أنه لا علاقة بين المادة (٢٥) والمادة (٢٩) ولذلك اقترح أن نرى بصفة الاستعجال أيضا الاقتراح المقدم وأن نقره لكي نرسله إلى الحكومة .

دولة رئيس المجلس

تفضل طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

سيدي الرئيس ، اعتقد أن هناك مسروق واضح بين أن يعطي المجلس صلاحية النظر في القانون بصفة الاستعجال ونتيجة لصلاحية هذا يقرر رفض القانون . وهناك حالة أخرى هي التي يطالب بها الاستاذ الريماوي وهي حالة رفض القانون ابتداء دون النظر فيه بصفة الاستعجال .

في الحالتين حق رفض مشاريع القوانين أو تعديل مشاريع القوانين من حيث المبدأ وقبل إحالتها إلى اللجان . فالمساواة مطلوبة في هذه النقطة تحديداً ، وأنا أضم صوتي لصوت الاستاذ عبد الله أنه يستحسن ويفضل طبعاً أن المجلس قد أعطي حق رفض مشاريع القوانين المقترحة من أعضائه من حيث أبداً ، ينبغي أن يعطى نفس هذا الحق للمجلس فيما يتعلق بالمشاريع المقدمة من الحكومة .

دولة رئيس المجلس

السيد كمال الدجاني

السيد كمال الدجاني

أرد أولاً دولة الرئيس النسبة لما أشار إليه دولة رئيس الوزراء ، أن اللجنة القانونية لم تغفل من المواد (١١ ، ١٢ ، ١٤) ولذلك لسو نظرنا إلى الاقتراح نفسه والفقرة الثالثة لوجدنا ذلك . ولما كان مفهوم المجلس لهذه المادة حين وضعها كان أن الذي يقرر صفة الاستعجال أو عدمه وحالة القانون إلى اللجنة القانونية أو اللجنة المختصة هو المجلس نفسه ، ويؤيد هذا ما ورد في المواد (١١ ، ١٢ ، ١٤) . ولكن بالنظر لما جرى من جدل في المجلس في الجلسة الماضية وجسدت اللجنة ووجد الأعضاء المحترمين الذين اقترحوا هذا الاقتراح أن يضعوا المادة بشكل واضح لا لبس فيه . ولكن مع الأسف حتى الآن أجد أن بعض الأخوان لديهم تساؤلات حولها . والذي أقوله أنه حالما يرد القانون ويقرر المجلس الكريم النظر فيه بصفة الاستعجال له حينئذ مطلق الحرية بأن يوصي برد القانون أو أن يوصي بقبوله . ولكن مجرد الأحالة تعني الموانعة المبدئية ، ولكن لا يعني ذلك أنه يمنع على المجلس الكريم حين النظر في القانون بصفة الاستعجال أن يوصي برده وإذا كان هناك أيضاً ليس في هذا فربما كان من الأجدي أن نضع في نهاية المادة كلمتين ، وللمجلس بصفة الاستعجال والمجلس في هذه الحالة أن يوصي بقبول القانون أو رفضه ، فتكون لدينا ملي تساؤل وصفي بك وصوب الفهم .

وللمجلس حينئذ أن يوصي بقبول القانون أو رفضه . في نهاية الاقتراح .

دولة رئيس المجلس

السيد وصفي ميرزا .

هكذا عبد المحسن

لان الرد الفوري فيه للقانون يعني قطع لطريق علا مناقشته ابتداء ، لذلك وحيث انه الفروق القانونية فمروق دقيقة ويترتب عليها موافقة احيانا قد تكون سياسية ، احببت ان اتور المجلس حول هذه النقطة وان اقول ان اقتراح الاستاذ الدجاني لا يكفي بما يقوله الاستاذ الريماوي ، وعلينا ان نقرر فيما اذا كان هذا المجلس يريد ان يعطى لنفسه صلاحية رد القوانين ابتداء ام لا يعطي لنفسه هذا الحق . واذا كان هذا المجلس يرى ان من حقه مثل هذا الرد ، ماذ يترتب على هذه النقطة . انني اعتقد مع رغبي الحارة بان تعطى هذه الصلاحيات للمجلس ان طبيعة المسؤولية ويصفته الاستشارية ومع طبيعة تكوينه ان نعطي صلاحية الرد ابتداء . لانه يفترض في الحكومة حينما تقدم هذا القانون ان يكون له قول مبدئي او يكون صالحا للمناقشة ولو بصفة استشارية ولا يليق بقانون تقبله الحكومة ان ياتي المجلس الاستشاري ويقول برفضه دون مناقشة ، ان هذا يتعارض مع تشكيل المجلس ، ولهذا ارى انه لا يجوز ان نجيب طلب الاستاذ الريماوي .

دولة رئيس المجلس

أبو هشام ، نقطة نظام

السيد احمد الطراونه

نقطة نظام . اولاً انا قدمت اقتراح وما صوت عليه ، الناحية الثانية ، انقلب الجدل من نقاش في النظام الى نقاش في القانون وبصلاحيات المجلس لا يجوز ان تضع في المادة ٢٥ شيء يتعلق بصلاحيات المجلس . صلاحيات المجلس يجب ان تكون مني قانون المجلس وهنا النظام يجب ان لا يتضمن شيء اضافي الى ما في القانون ونحن في النظام نريد ان نمطي للمجلس صلاحيات غير منصوص عليها في القانون ، فهذا البحث يحتاج الى اقتراح بتعديل القانون وليس بتعديل النظام . فلا يجوز البحث في هذه النقطة مطلقاً . ولذلك اعود واقول انني طلبت استعجال هذا القانون هذا التعديل .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على تعديل النظام واعطاه صفة الاستعجال .

نقطة نظام
تفضل

السيد عبد الله الريماوي

انا لا اجد ان ثمة خسارة في الوقت من هذه المناقشة . بل بالعكس ربما كانت هذه المناقشة احدى من كثير من المناقشات الثانوية التي نأخذ فيها وقتاً طويلاً ، نحن امام اقتراح بتعديل مادة في نظام المجلس وهذا التعديل يتعلق بطريقة التعامل مع مشاريع القوانين او تعديلات القوانين التي تأتي من الحكومة ، والمادة (٧) من قانون المجلس صريحة بصورة لا تحتمل الجدل بان من صلاحيات المجلس دراسة ومناقشة جميع مشاريع القوانين وايداء الرأي والمشورة حولها لمجلس الوزراء قبل اقرارها وتحال تلك المشاريع الى المجلس من قبل رئيس الوزراء ، اذن الصلاحية بدراسة القانون وايداء الرأي فيه ، والرأي قد يكون رفض او قبول موجود ومقرر في القانون المجلسي ، وهي ليست مخالفة للدستور ، اما تنظيمها انه المجلس يدرس القانون او يرفض او يوافق بعد ان يحال للجنة او قبل ان يحال للجنة فامر تنظيمي من صميم صلاحيات المجلس وتنظيمه الداخلي . لذلك فلا داعي ان نلبس العملية افاق وابعد كثيرة . مرة دستورية ومرة قانونية . هذا المجلس بقانونه الموجود يملك صلاحية ان يناقش ككل قانون . وعبارة ايداء الرأي والمشورة عبارة عامة يعرف جميع الذين درسوا القانون والذين مارسوا القانون بانها تشمل الرفض والرد والمناقشة والتعديل . لذلك الموضوع كله حول نقطة . هل لما ياتي اقتراح بقانون من الحكومة او تعديل من الحكومة ، لماذا يخطف عن كونه ياتي من اعضاء المجلس . الذين يرون ان الاقتراح الذي جاء من الحكومة بقانون يجب ان يميز عن اقتراح (١٠) اعضاء فلا يجوز رده الا بعد مناقشته من اللجنة ياخذوا موقف والذين يقولون رأي اخر ياخذوا موقف والموضوع ما فيه لا دستور ولا قانون .

دولة رئيس المجلس

تفضل وصلي بك .

السيد وصفي ميزور

العقد من هذا التعديل اعطاء الحق للمجلس في رد اي قانون . وانا ضد هذا الموضوع ، الاقتراح يجب ان يطرح للتصويت .

دولة رئيس المجلس

تفضل جودت بك .

السيد جودت السبول

هذا الخلاف محسوب بالرأي القائل وهو الرأي المرجح بان كلمة رئيس قد وردت في الاقتراح ولذلك لماني اقترح طرح مشروع التعميل مع الاضافة التي ذكرها الاستاذ كمال الدجاني لنتهي من هذا النقاش .

دولة رئيس المجلس

تفضل دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء

الواقع نص المادة (٧) من القانون واضحة وجاء النظام ليختصر الطريق . هذا من ناحية تنظيمه ، والاخوة اعضاء المجلس ، لا أعلم كيف يمكن ان ادرس وناقش اي مشروع جاء من الحكومة قبل احواله الى اللجنة القانونية او اللجنة المختصة ليست قانونية . كيف يمكن ان اناقش انا في هذا المجلس بدون ما اخذ رأي اخواني القانونيين .

في هذا المجلس ، لا المهم كيف يمكن من ناحية منطقية . انا باعتقادي اذا لم تحال الامور للجنة القانونية او اي امر اخر الى اللجنة المختصة ، هو عمليات اطالة نقاش . وما تراه اللجان كمتخصصين في هذه الامور . ماذا لم تحال الامور الى اللجان نستقي هناك موعى في دراسة مثل هذه الامور ان تناقش فوراً عندما تأتي من الحكومة اذن سيكون النهج هو نهج موضوعي في الدراسة والمناقشة . عندما تأتي المادة السابقة وتقول دراسة ومناقشة جميع المشاريع ، وجاء النظام ليذكر بان تحال الى اللجنة ، وذلك باعتقادي هو الطريق الذي اوجاه القانون بهذا الموضوع والذي شرحه النظام .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك .

السيد عبد الله الريماوي

يا سيدي استعمال كلمة موضوعي . استعمال دولة الرئيس عبارة منهج موضوعي . الحقيقة اذا كان هذا النهج موضوعي في المادة (٢٥) فهو ايضا موضوعي في المادة (٢٦) . لما يأتي مشروع قانون من (١٠) اعضاء يجهز قبل المجلس ما يقبله او يرفضه لازم يحوله ايضا الى اللجنة المختصة ويشاوى الايران وعندها خلاف . استعمال كلمة

موضوعي تحتاج لبعض التفسير . انا اعطى مثل لو جاءت الحكومة اي حكومة بمشروع قانون قالت مشروع قانون يعدل فيه قانون بحكمه المعدل العليا بحيث لا يجوز لها ان ننظر في اي قرار اداري ، عندئذ من واجب اي مجلس ان يرد هذا القرار بدون ان يحيله الى اي لجنة . المجلس فيه شهاب قانونيين وعنده قدرة على ان يناقش القانون ويرده دون ان يحيله الى اللجنة لما وصف هذه الاقتراحات وهذه المناهج بالفوضوية مهمل وصف غير مسؤول .

دولة رئيس المجلس

الان في اقتراح وتوصية من (١٠) اعضاء من المجلس بتعديل المادة (٢٥) من النظام بالشكل الذي وضع فيه هذا الاقتراح . وهناك اقتراح من العضو السيد عبد الله الريماوي يريد ان يضيف الى نص المادة المقترحة من الاخوان العشرة بان تدمج مع المادة (٢٦) ، بحيث تشمل — ماذا تقرر قبول هذا البندا .

السيد عبد الله الريماوي

لا تدمج انها تضاف للفقرة التي وردت في التعديل في مشروع من اللجنة . يضاف لمشروع اللجنة بعد عبارة لعرضا على المجلس — نفس العبارة الواردة في المادة (٢٦) وتصبح — الى رئيس المجلس لعرضا على المجلس الذي يقرر قبولها او رفضها في البندا ماذا تقرر قبولها يحيلها الى اللجنة المختصة . هذا اقتراحي وقد ايدته بالاسباب الموجبة ، في وسع اي عضو ان يقبله او يرفضه . لكن بدون برهنة .

دولة رئيس المجلس

من يقبل على اقتراح عبد الله بك الريماوي :
بالضافة هذا التعديل على توصية اللجنة .

الدكتور جمال الشايع

الشي .

دولة رئيس المجلس

من يوافق .

لا احد .

والان قرار اللجنة وعليه اقتراح جديد من السيد كمال الدجاني بان يضاف الى اخرها — والمجلس حينئذ او يوصى بقبول القانون او يرفضه

هكذا جاء العمل

دولة رئيس المجلس

من يفتي .
اصوات تنقية .

دولة رئيس المجلس

من يؤيد اقتراح كمال بك .
سقط الاقتراح .
والان اقتراح احمد بك الطراونة ، قبول
صيغة اللجنة . من يفتي عليه .
اصوات تنقية .

دولة رئيس المجلس

من يؤيده ؟

السيد الامين العام

الاغلبية .

دولة رئيس المجلس

الاغلبية وشكرا .

المادة التي يعمده .

السيد الامين العام

(٦) مقررات اللجنة القانونية :

(١) قرار رقم (٢٩) المؤرخ في ١٩٧٩-١٩٧٩
بشأن مشروع قانون معدل لقانون نقابة الاطباء
الاردنية لسنة ١٩٧٩ .

السيد المقرر

قرار رقم ٢٩ .

اجتمعت اللجنة القانونية يوم الاثنين المولف
١٩٧٩-٧-١٩ ، برئاسة معالي رئيس اللجنة
السيد كمال الدجاني ، وبحضور دولة رئيس
المجلس الوطني الاستشاري السيد احمد اللوزي
والمرقر سعادة السيد سلمان الفشاء ، والاعضاء
اصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة
احمد الطراونة ، علي البشير ، جودت السبول
ناثلة الرشيدان ، عبد الله اخوارشيد .

كما شارك بالاجتماع معالي وزير الصحة
السيد عبد الرؤوف واصحاب السعادة الاطباء
اعضاء المجلس الوطني الاستشاري الدكتور جمال
الشاعر والدكتور زهير ملحم ، والدكتور كارلوس
دممس ، كما شارك ايضا الدكتور كامل المجولوني
نائب عميد كلية الطب الاردنية .

وبعد البحث والمداولة في قانون نقابة
الاطباء الاردنية لسنة ١٩٧٩ ، المحال على اللجنة
من قبل المجلس وافضت قرارا بالموافقة عليه
مع اضافة كلمة (الرسمية بعد) (الاردنية)

مباشرة .

السيد المقرر

المادة (١) كما وردت من الحكومة وافترها
اللجنة .

قانون مؤقن رقم
قانون معدل لقانون نقابة الاطباء
الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون نقابة الاطباء الاردنية لسنة ١٩٧٩) ويقرأ
مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه
نيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات
كتاتون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة ب .

الجميع : موافقون .

السيد المقرر

المادة ٢ كما وردت من الحكومة .

المادة ٢ - تعمل الفقرة (ج) من المادة (٨) من
القانون الاصلي باضافة البند (هـ) التالي اليها :
الاطباء خريجو كليات الطب الاردنية .

واللجنة اخذت عليها التعديل التالي -
واصبحت المادة (٢) على النحو التالي : -

المادة (٢) - تعمل الفقرة (ج) من المادة ٨ -
من القانون الاصلي باضافة البند (هـ) التالي اليها :
هـ - اطباء خريجو كليات الطب الاردنية الرسمية
الواقع ان اللجنة لم تصل الى هذا التعديل
الا بعد بحث ودراسة طويلة . . . والواقع جرى هذا
التعديل حتى تعامل كليات الطب لدينا مع كليات
الطب الاخرى مثل العراق ومصر . وقد كان رأي
الحكومة واللجنة على قناعة تامة بهذا التعديل .

دولة رئيس المجلس

تفضل يا دكتور كارلوس .

الدكتور كارلوس دممس

شكرا دولة الرئيس ، لم اجد خلال جميع
المداولات في تعديل هذا القانون اي سبب موجب
مقتع لوضع مثل هذا الاستفتاء . سوى الشعور
لحو طلاب الطب من خريجي الجامعة الاردنية .
وبما ان قانون المجلس الطبي الاردني اوشك
ان يعرض على المجلس نأيا اقترح تأجيل نقل
هذا التعديل حتى تنظر في قانون المجلس الطبي .

دولة رئيس المجلس

السيد عبد الله الزيموي
السيد عبد الله الزيموي

ساق الاخ المقرر من جديد سببا لهذا
القانون وقال كما فهمت على لسان الحكومة انه في
العراق ومصر . هذه النقطة بحاجة الى تدقيق
نظري . يعني الموضوع النقطة الاساسية فيه هي
هل نحن نقيم امتيازنا نخفف به عن البلاد العربية
ال اخرى حتى تجاه خريج الجامعة الاردنية ام لا . .

فلما نقول انه لا ينبغي ان نوافق على هذه الصيغة
اذا مش موجود مثلها بالضبط في البلاد العربية .
وان كان المصلحة من نواحي اخرى تقتضي عدم
الاخذ بالمادة . اما انا ارى ان المجلس يطلب من
اللجنة القانونية قبل البدء بالقانون ان تدرس
القوانين السورية والعراقية والمصرية والعربية
لا نبيدنا . فاذا رأتها اللجنة فعلا تكون احسبت

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

يا سيدي اللجنة رأت انه بالفعل الاسباب
الموجبة للقانون لم تكن دقيقة ، ولهذا للجنة بحثت
طويلا مع معالي وزير الصحة والسادة الاطباء
ووجدنا بان هناك جامعات وطنية تعامل بمفرد
الخريجين معاملة مميزة . هناك طبيب يخرج من
بلد عربي ، فمعتمدا معطي خريج بغداد الذي يوظف
مورا بعد سنة الاختيار دون فحص اجمالي للعمل في
الاردن فمعنى ذلك تكون حرمانا خريج جامعتنا .

دولة رئيس المجلس

الدكتور جمال الشاعر .

الدكتور جمال الشاعر

دولة الرئيس

الاخوة اعضاء المجلس

انني اعرض قرار اللجنة القانونية المؤقنة
كما جاءت به من شكل معدل لمشروع الحكومة
كما اعرض المشروع الاصلي الذي جاءت به
الحكومة المؤقنة . . .

ولقد اتبع لي ان احضر اجتماع اللجنة
القانونية مع زملاء اخرين من اعضاء المجلس الكريم
ومندوب من الكلية الطبية ، بالإضافة الى معالي
وزير الصحة . . .

وبالرغم من المداوات المستفيضة ، فلان
مجل النقاش زاد من ايماني بعدم قبول مشروع
التعديل .

ولقد تطرق بعض الزملاء من اعضاء المجلس
الى عدم كفاية الاسباب الموجبة التي جاء تبسج
مشروع الحكومة ، ولكن المداوات في اجتماع اللجنة
القانونية ، فسحت المجال لمؤيدي الاقتراح لشرح
تلك الاسباب .

ان الكلية الطبية تدخرت حتى هذا التاريخ
موجين من الاطباء فقط . ولقد قامت الكلية الطبية
في مرحلة من حياة الاردن الحضارية ، استطاعت
ان تبني فيها مختلف المؤسسات على اعلا المستويات
وبكفاءات اردنية عالية ، حصلت على تعليمها
وتدريبها في مختلف انحاء العالم ، وساهمت في ايجاد
المستوى الرفيع في مختلف القطاعات الطبية ، من
القطاع الخاص ، الى مستشفيات وزارة الصحة ،
الى الخدمات الطبية الملكية . وقد نشأت
المستشفيات وكان منها مؤخرا مدينة الحسين
الطبية ، التي تتساوى مع ارقى المراكز ، ومستشفى
عمان الكبير ، الذي سبق قيام الكلية الطبية ،
ثم تحول الى مستشفى الجامعة . كما استطاعت
الكفاءات العلمية العالية ان تقفز بمستشفيات
وزارة الصحة ، والقطاع الخاص خطوات كبيرة
بالرغم من كل الصعوبات التي تعرضت لها .
كل هذه المؤسسات ، والتي سبق قيام
الكلية الطبية الاردنية ، لا يجوز ان تلعب دورها
في تقييم خريجي الكلية الطبية ، بل وفي تقييم المناهج
والتدريس فيها .

انكم تعلمون ايها الاخوة ، ان السببين
الرئيسيين في جودة خريجي الكلية الطبية هي
الجامعة الاردنية هي :

١ - ان طلاب الكلية الطبية هم من الذين
كانت معدلاتهم عالية جدا بحدود ٩٥٪ .

٢ - ان حماس المجموعة من الشباب
الاردنيين في التعليم استطاع ان يتخطى حدائق
تجربتهم التعليمية ، وان يدفعهم للالتفات على
الاستفادة من تجارب الآخرين .

هذان السببان استطاعا التغلب على كل
الصعوبات التي واجهت الطلاب واساتذتهم خلال
سنوات التعليم .

لقد كانت هذه المحلة

ولقد كان الانطباع عن الفوج الاول جيـدا ومدعوما بشهادات متحنيين من بريطانيا ولبنان ومصر ، ولكن هذا الانطباع لم يخضع بشكـل موضوعي لتقييم المجتمع الطبي في الأردن . وإذا كنا نفترض ان الكلية الطبية فيها اساتذة من الطراز العالي ، الا اننا نعرف ان في المؤسسات الطبية الاردنية كفاءات عبقلة وهي مؤسسات نشأت في الأردن ومؤهلة لتقييم تجربة التعليم الطبي من زاويته الأكاديمية والعلمية .

دولة لرئيس

الزملاء المحترمين .

ان تقاليد اي بلد في العالم ، تنبع من تجربته الذاتية ، وليس هناك وضع مطبق لتجربة الأردن في تشق خدماتها ، وتطورها . فلا داعي إذن للقول بان هناك تقاليد في بلد أو آخر ، تكن ورائها مختلف الأسباب من سياسية وحضارية وغيرها . فهناك مثلا في الولايات المتحدة مؤسسة خاصة بتقييم التعليم الجامعي في مختلف فروع الهندسة ، وفي مختلف الجامعات سواء كانت رسمية أم أهلية وتقابة المهندسين في الأردن تأخذ بهذا التقييم من حيث الاعتراف بالدراسات الهندسية .

كذلك فأننا بانتظار قيام المجلس الطبي الأردني الذي يترشح تشكيلة من نقابة الأطباء ، ووزارة الصحة ، والخدمات الطبية الملكية والكلية الطبية والذي سيمهد اليه تقييم المهنة الطبية ككل من حيث التعليم والممارسة والاختصاص ، فمن باب أولى ان يترك لهذا المجلس تقييم موضوع الفحص الاجمالي والتعليم الطبي في الجامعة الاردنية ، ووضع الاسس التي تكفل المحافظة على المستوى الرابع من التعليم ، وتظهر بمختلف انواعه في الجامعات غير الاردنية .

لكن هذه الأسباب ، ولما ابدت في كلمتي السابقة عند اعادة المشروع الى اللجنة القانونية فأنني اقترح ان يوصي المجلس الكريم ، بعدم قبول هذا التعديل .

الدكتور جمال الشاهر .

دولة رئيس المجلس

السيد جودت السبول

السيد جودت السبول
التيير في اللجنة القانونية عند بحث هذا الموضوع نقطة تكفي وحدها للقول بضرورة اقرار

المشروع المقترح ، فقد تبين ان القانون النافذ حاليا يتضمن نصا باعضاء خريجي الدول الشقيقة من مثل هذا الفحص اذا كان هناك التعامل بالمثل معني ذلك ان خريج كلية الطب في سوريا أو في مصر أو في العراق اذا ما اجيز له أو رخص له بمزاولة مهنته في بلدة ، يأتي في اليوم التالي لكي يزاوول المهنة في الأردن . في الوقت الذي تفرض فيه على خريج كلية الطب الاردنية ان يتقدم بائتمان آخر . المشروع وجبه وهام ، لنزيل هذه العقبة أو هذا التمييز من وجهه خريجي كلية الطب الاردنية . كما اننا نعلم ان الأسباب التي دعت الى اقرار الفحص المقترح حاليا هي اسباب أخرى بضمنها ان الجهات الطبية المعنية في هذا البلد تشهد من استقصاء الظروف التي يدرس فيها الطب في بعض الكليات . ومنطلقا ودبلوماسيا وسياسة لا يجوز النص على كلية بعينها ولذلك ورد التشريع بصورة عامة . أما هذا التعديل فهو يستثنى خريجي كلية الطب الاردنية من نص في الاصل ان الجهة التي تلت بلخصهم كانت ممثلة . ولذلك فأنني مع التعديل المقترح . وأرجو قبوله وشكرا .

دولة رئيس المجلس

السيد طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

من مجموع النقاش الذي دار حول مشروع هذا القانون يتبين ان هناك اسباب موجهة اعتدت غير الأسباب الموجبة الحالية .

ولا اعتقد ان هناك في القوانين أو الأنظمة التي تحكم سير العمل ما يسمح لمقرر اللجنة بان يضيف اسبابا موجهة جديدة من عنده الى الأسباب التي لم تتضمنها احالة الحكومة . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية كيف يمكن لهذا المجلس ان يقرر كفاءة الأسباب الموجبة بهذا القانون طالما انها مبصرة في هذا الموضوع أو ذلك وفي ذهن اللجنة القانونية ، وليس لها ما أسباب محددة ، ان ما يتضمنه القانون يعني تمييزا في مراكز بمقابلة . ومع ذلك يفرض تقييما متيزا وهم خريجو كليات الطب الوطنية . ان هذا التمييز لا يجوز قبوله الا باسباب موجهة ومحددة ، ولا اعتقد خفي ان هناك مجموعة من الأسباب لاعطاء هذا الموضوع حقه . لذلك أرجو ان يكون بين ايدينا أسباب حقيقية حتى نعطى هذا الموضوع حقه .

دولة رئيس المجلس

الدكتور عيسى القسوس

الدكتور قسوس .

انا لست من المعارضين لهذا القانون ولكنني اطلب تأجيل البحث به للأسباب الآتية : -

١ - ان الوقت سيغطي البرهان الكافي من الناحية العلمية والعملية على الطلاب والكادر في نفس الوقت . إذ ان الكلية حديثة في عهدها .

٢ - الأسباب الموجبة التي قدمت غير مقنعة تماما ، وكان على الحكومة ان تضع الأسباب الكافية لهذا التعديل .

٣ - ان تكوين المجلس الطبي الأعلى على الأبواب ولذا اقترح تأجيل البحث في هذا الموضوع وشكرا .

دولة رئيس المجلس

السيد كمال ادجاني

معالي كمال الدجاني .

دولة الرئيس المروض ان اي جامعة رسمية تقوم بتدريس مستوى جامعي معين يلبي تحاجات وتطلعات هذا البلد ، فانه نجح طام بكتلية الطب في هذه الامتحانات الجامعية يكون كذا لممارسة مهنة الطب . وان الغاية من اي امتحان لشخص ما لينال شهادة جامعية اجنبية هو ان تعادل بين تلك الشهادة والشهادة المحلية الرسمية ، وذلك يتوجب النص على اصفاء طلاب جامعاتنا الرسمية من تقديم مثل هذا الامتحان .

دولة رئيس المجلس

السيدة وداد بولص

السيدة وداد بولص .

استوضح من اللجنة القانونية اذا كانوا درسوا ما هي القوانين التي تعطي اجازة بممارسة مهنة الطب . هل خريج الجامعات السورية أو بغداد يمارس المهنة دون ان يقدم للامتحان الاجمالي ؟

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر .

الذي فهمناه ان هذه السنة يقضيها كل خريج كلية طب أي خريج كلية الطب الأردنية يمارس تحت رقابة اطباء من مستشفى الجامعة

الأردنية . بالنسبة لسؤال السيدة وداد . في واقع الامر لا يوجد فحص اجمالي في مصر . ولا يوجد في كليات الطب العراقية . ولهذا وحيث ان هناك معاملة بالمثل ، فأننا نعامل خريجنا بروح متميزة .

دولة رئيس المجلس

الدكتور محمد الزين

الدكتور الزين

أرى ان الحكومة سوف تفوت فرصة ذهبية امام طلاب كلية الطب الا وهي باعتراف ثقة المواطن . لانه نظام كلية الطب في الجامعة الأردنية معدلات طلاب التوجيهي ٩٥٪ . ثانياً الشهادات المعطاة للتوجيهي الاول والثاني فعلا تدل على مستوى طبي جيد . الناحية الثالثة . باعترافنا وطبيب ممارس ، قبل فترة وجيزة بعفت كلية الطب باستقبال الى جميع الزملاء في المملكة تستقر ببعض تجاربهم مما يجب ان يدرس بحيث يكون صالح الى المجتمع الأردني بجميع طبقاته . وباعترافنا انها تهود فرصة ذهبية كبيرة وأنا متأكد انهم سوف يأخذون معدل ممتاز .

دولة رئيس المجلس

تفضل معالي الوزير .

معالي السيد عبد الرؤوف

الروابده وزير الصحة

استبح الاخوان عذرا بالنسبة للمحضر الاجمالي . وزارة الصحة اكتشفت ان كثير من الاطباء وذلك في عام ١٩٦٨ ان كثير من الاطباء الذين يمارسون العمل مهنة الطب في الأردن انهم يمارسون مهنة الطب على مريض . فكانت البداية ان اقرت سنة الامتياز ان اي طبيب يتخرج من كلية طب يجب ان يفحص لها في كليات الطب في الجامعة التي درس فيها أو في كليات محددة من قبل وزارة الصحة . الظاهرة الثانية ان هناك بعد دراسة مختلفة بين دول العالم بعضها (هـ) وبعضها (٦) وبعضها (٧) . ولم يكن يودنا ونحن نستورد ان نعرف بهذه الكليات ولا تعترف بالكليات الأخرى بين (١٢٤) كلية طب . ولهذا كان الرأي ان يكون هناك فحص اجمالي للاحقين الاولى ان الشهادة التي يعطيها هي شهادة صحيحة اي انه قد درس الطب وليست الشهادة مزورة ، والثانية ان يكون مستواه الطبي والعلمي مقبول . والثالثة ان يعرف

شكرا جزيلا

الجميع أن الفحص ليس نحصا أكاديميا . هذا الفحص كذلك أعفى منه مجموعة من أو الأطباء القدامى وأعطى الاختصاصيين . أي أن الطبيب أمضى مدة الاختصاص المقررة . وأعفى الأطباء العرب . سواء مارسوا المهنة في الأردن أم خارجها . فمثلا شاب أردني وشاب عراقي درسوا في العراق الشاب العراقي يعمل والأردني يخضع للفحص . السوري لا يفحص والأردني يفحص ، من هنا جاء فكرة تعديل القانون . وكذلك فكرة قانون المجلس الطبي ولكن هذا الأمر سوف يأخذ وقت وهو من أجل الاختصاصيين العاملين في الأردن هذه هي الفكرة الأساسية للموضوع .

دولة رئيس المجلس

السيد عبد الله الريماوي

السيد عبد الله الريماوي

بكل أسف مضطر أن أقول لحد الآن بعض الوقائع الأساسية من واضحة لنا . أنا بعرف أنه إذا طالبين طالب أردني وطالب عراقي تخرجوا في جامعة من العراق . الطالب العراقي الذي تخرج ما يقدر يمارس في الأردن بدون فحص إلا إذا رخصت بالممارسة في العراق أولا . إذا كنت مخطيء أرجو أن اصحح ، طالب عراقي وطالب أردني اثنين خلعوا كلية الطب في العراق الطالب العراقي إذا رخصته حكومة العراق يمارس في العراق بصير هنا يمارس بدون امتحان وحكومة العراق لا تسمح للطالب العراقي بأن يمارس في العراق بمجرد خروجه من الجامعة ما في فئتنا معلومات بهذا المعنى . أظن لا بد أن يكون في سنة التميز . ولا بد أن يكون مسمى إجراءات أخرى . كذلك إذا طالب أردني وطالب عراقي تخرجوا من الجامعة الأردنية ، الآن الطالب العراقي الذي تخرج من الجامعة الأردنية والفكر مرخص من الحكومة العراقية يقدر يمارس في الأردن الطب بدون فحص . الجواب لا . الآن إذا كانت الوقائع بهذا المقدار من الارتباك المسألة من هي المسألة بل ما أنا فاعلمها مثل ما حكى رئيس الوزراء المرة الماضية . قال في جامعة وطنية بدنا حال الجامعة الوطنية تعطيلها نوع من الدفعة نوع من النهاية الخاصة . نقاشها في هذا النطاق أنا يقول أن لآل من كبد عربي مرفوض أنه دللتنا يكون خطه على طريق مبادر في كل ماله صبغة قومية

للإجراءات وليس له صبغة اقليمية . الطلاب الأردنيين يتخرجوا من الجامعة والذي قد يكونوا متميزين . عملية الاعضاء الانفراد بالاعضاء . ليست بالمعنى القومي صحيحة لخط جنبها — ويعامل طلاب أو خريجي الجامعات العربية بالمثل . يعني أنا شخصيا مش داخل في كل النواحي الفنية المتعلقة بالاطباء .

أنا أخذها من زاوية واحدة . لخط في هذا التعديل ما يفهم منه أنه تعامل خريج أي جامعة غربية في اغراض الامتحان بالمثل كما تعامل خريج الأردنية في هذا البلد . إذا التعديل حققه هذا المعنى بصير كل ما بصير امتحان أو تلغي امتحان أمر يعود للتقدير الآخر . أنا أرجو أن يقل فكرة أن تتضمن القانون فكرة بسيطة ، وهي تعامل خريج الجامعة العربية لاغراض الامتحان كما تعامل هذه البلد أو تلك البلد العربي خريج الجامعة الأردنية . لما نط هالفكرة . . بعين اعتراض . وشكرا .

دولة رئيس المجلس

معالي الوزير

معالي السيد عبد الرؤوف

الروابده وزير الصحة

الآخ عبد الله يسأل ويجواب . رجائي من الآخ عبد الله أن يفرق بين سنة الامتياز والفحص الاجمالي . الفحص الاجمالي ليس اعفاء له من سنة الامتياز . ثانيا الآخ عبد الله تكلم عن العراق وقرر لوجهه ، العراق لا يفحص . والأردني لا يرخس الا بعد اجراء الامتحان . أما بالنسبة لسوريا الطبيب في سوريا ليس له سنة امتياز مجرد تخرجه ليس له فحص يدخل مجال العمل . احتجت اعلينا جامعة سوريا بأنه نحن نفرض شروط قاسية . الاصل ليس أن تصدر قرارات متشابهة الاصل أن نصل الى قناعات ، وقد يقتضونوا بقررتنا نحن . كما ذكر الآخ عبدالله عداء طلبنة الجامعات العربية المقصود معاملة العرب كأنهم ذوي حق في الممارسة مثل الطبيب الأردني . لكن حاولنا ما تفرض عليهم شروطنا . نفرض عليهم شروط بالذم . شروط بلده أن يرخس . خريج الكليات العراقية مرخص من نقابته . وما دام مرخص يمارس الطب في الأردن .

دولة رئيس المجلس

دكتور ربيع

الدكتور محمد ربيع

يا سيدي دوما يتهم هذا البلد بالاقليمية . علما بلتني ومن تجاربي الخاصة أقول بأن هذا البلد طبيعته وتكوينه سكانا وارضيا وحضارة هو أبعد الدول الشقيقة عن الاقليمية . ولكنه ليس معنى هذا أن لا يكون لهذا البلد مقياس خاص تقاس عليه المعاملة بالمثل مثل باقي الدول العربية ، وذلك فائني أرى أن يسري هذا التعديل أسوة بالقوانين والانظمة المعمول بها بالبلدان العربية الأخرى .

دولة رئيس المجلس

توصية اللجنة مطروحة على المجلس الكريم في ضوء بيانات معالي الوزير وفي ضوء ملاحظات الاخوة الاعضاء الاطباء وغير الاطباء والذين اشبعوه بحثا . هناك اقتراح توصية اللجنة بالموافقة على هذا التعديل الذين يستثنى خريجي كليات الطب الأردنية على هذه التوصية ورد اقتراح من أكثر من عضو منهم الدكتور جمال والدكتور شمس وعبد الله بك بعضهم يرى عدم الموافقة وبعضهم يقترح التنازل حتى يعطى المجلس الطبي وقت أكثر . والناحية الثانية أن الفحص الذي كان يفتح مطلوب أن يجري في هذا الشهر وقد تخرج الموج الثاني . ففي ضوء هذه الظروف كما ذكر معالي الوزير والاخوة ، من يوافق على قرار اللجنة باستثناء خريجي كليات الطب الأردنية

الرسمية من هذا الفحص الاجمالي .

عد يا عدنان بك .

السيد الامين العام

الجهيـع : موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكرا

وهذا هو القانون كما اقره المجلس .

قانون معدل لقانون نقابة

الاطباء الأردنية لسنة ١٩٧٩

المادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة الاطباء الأردنية لسنة ١٩٧٩) ويقرا مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — تعدل الفقرة (ج) من المادة (٨) من القانون الاصلي باضافة البند (هـ) التالي اليها : —

الاطباء خريجو كليات الطب الأردنية الرسمية

السيد الامين العام

(٧) تعيين موعد وبموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

اربع الجلسة على أن تعقد يوم الاثنين

القادم .

وانتهت الجلسة .

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

امين عام المجلس الوطني الاستشاري

- ١ — اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد يحيى الدويهي .
- ٢ — قام بتنظيم هذا المحضر منظمو الضبط السادة : نصري الشمالية وفهسان التجداوي
- ٣ — قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة : منظم الضبط : السيد فهسان التجداوي .

هكذا اجتمع المجلس